الأمم المتحدة S/2012/583

مجلس الأمن

Distr.: General
25 July 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٤٧ (٢٠١٢)، الذي طلب فيه المجلس أن أواصل إبلاغه بما يحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأن أوجه انتباهه إلى أي انتهاكات خطيرة ترتكب في ما يتعلق باتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق). ويقدم هذا التقرير أيضا معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية التي كُلفت بها القوة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) في ما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. إضافة إلى ذلك، يقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة وعملياتها منذ تقريري السابق عن هذه المسألة، الصادر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/358).

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي مستقرة بوجه عام. وتحسنت كثيرا الظروف اللازمة لهجرة قبائل المسيرية على نحو سلمي ومنظم، وعودة المشردين من قبائل دينكا نقوك إلى المناطق الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب.

٣ – وفي ٢٦ أيار/مايو، دخل ما يقرب من ٧٠٠ إلى ٨٠٠ عنصر من جيش تحرير جنوب السودان إلى منطقة أبيي من جهة رأس الجاموس جنوب ولاية كردفان، في السودان، عبر دمبلوية، وتقدموا صوب كادامـا في الجهة الشرقية من منطقة أبيي. وفي أعقاب الاتصالات التي أجرتها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مع المسؤولين في حكومة السودان في الخرطوم، انسحبت القوة التابعة لجيش تحرير جنوب السودان فورا من منطقة

260712 260712 12-43528 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أبيي، وكانت هذه القوة تشمل أكثر من ٦٠ مركبة مزودة بالرشاشات الثقيلة وقاذفات صواريخ ومدفع مضاد للطائرات.

٤ - وفي ٢٩ أيار/مايو، ووفقا لأحكام خارطة الطريق الصادرة عن مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، سحبت حكومة السودان جميع أفراد القوات المسلحة السودانية من منطقة أبيي. وقد انتقل ما مجموعه ٤٤٢ عنصرا من عناصر القوات المسلحة السودانية، ومعهم معداتهم وأسلحتهم الثقيلة، من قواعد في منطقة أبيي (٢٨١ عنصرا في بلدة أبيي و ١٦١ عنصرا في بالوم وغولي) إلى نياما، التي تقع على بعد ١٦ كيلومترا تقريبا إلى الشمال من حدود منطقة أبيي في جنوب ولاية كردفان بالسودان. وبعد بضعة أيام، أي في ١ حزيران/يونيه، انسحب أيضا أفراد دائرة الشرطة السودانية الباقون والبالغ عددهم ١٦٩ فردا، وانتقلوا من مدينة أبيي إلى المغلد في ولاية جنوب كردفان. وفي كلتا الحالتين، وفرت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الدعم في مجالي النقل والحماية. وقد تولت أفرقة المراقبين العسكريين المؤلفة من مراقبين من القوات المسلحة السودانية ومن جيش تحرير جنوب السودان ومن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، رصد انسحاب كلتا القوتين. ولا تزال قوة بحجم السرية يبلغ قوامها ١٢٠ إلى ١٥٠ فردا من شرطة النفط السودانية باقية داخل المجمع النفطي في دفرة. و هذه القوات مزودة بأسلحة صغيرة، و لم يحدث أن قامت بأي عمليات خارج المجمع النفطي ولا هي تملك القدرة على القيام بذلك. ومهمتها الوحيدة هي تأمين المنشآت النفطية داخل المجمع. غير أن وجودها يشكل انتهاكا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت هجرات قبائل المسيرية صوب الشمال من مصادر المياه والمراعي في منطقة أبيي وولاية الوحدة في جنوب السودان، التي بدأت في أيار/مايو، ذروتها وتوشك على الانتهاء. وقد مضت الهجرة العكسية بطريقة سلمية ومنظمة من دون أي حوادث أمنية كبيرة. لقد مرت منذ منتصف حزيران/يونيه، تجمعات كبيرة من البدو الرحل (ما يقرب من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من قبائل المسيرية البالغ عدد أفرادها ١٢٠ ٠٠٠ فرد، التي مرت عبر منطقة أبيي)، مع مواشيهم عبر دفرة والرهادية ومكينس في الممر الشرقي، والشمام، والعسكر والحزا، في الممر الأوسط والدواس، وتاداما وتاجييل وأبو زور ودواز في الممر الغربي. فتجمع البدو الرحل في مناطق محددة يرجع أساسا إلى تأخر موسم الأمطار وإلى حالة الأمن النسبية التي توفرها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للبدو الرحل في هذه الأماكن. وكما شاع خلال هذه الفترة، تخللت الهجرة عدة حوادث شُنت فيها غارات على الماشية. وتفيد التقارير أن ما مجموعه ٦٠٠ رأس من ماشية دينكا

نقوك و ١٢٠ رأسا من ماشية المسيرية قد سرقت. وقد تمكنت القوة من استرداد وإعادة ١٦٧ رأسا منها.

٦ - لمنع نشوب أي أحداث عنف محتملة بين المجتمعات المحلية، واصلت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي اتصالاتها مع قادة المجتمعات المحلية وحثتهم على إقامة حوار مباشر فيما بين المجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، تعززت قدرة القوة على منع اندلاع اشتباكات محلية، وكان ذلك بفضل تمكنها من نشر عناصرها بالكامل، وتسيير دوريات نهارية وليلية مكثفة، وإقامة نقاط تفتيش، وبفضل عمل اللجان الأمنية المشتركة، التي ضمت ضباط القوة وقادة المجتمعات المحلية. وبسبب الظروف الجوية الصعبة، التي يرد وصفها بمزيد من التفصيل أدناه، خُفض متوسط عدد الدوريات من ٨٠ إلى ٤٠ دورية في اليوم الواحد.

٧ - على الرغم من تحسن الحالة الأمنية، لا يزال القانون والنظام يشكلان مصدر قلق متزايد جراء زيادة التفاعلات فيما بين المجتمعات المحلية وعدم وجود قوات للشرطة، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية الشديدة مثل بلدة أبيي وأغوك. وفي هذا الصدد، وصل ما يقرب من ٠٠٠ ٦ فرد من دينكا نقوك إلى أبيي، في ٩ تموز/يوليه، قادمين من أغوك للاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لاستقلال جنوب السودان. فقام بعض من شباب دينكا نقوك بقذف حجارة على المتاجر المحلية، وأسفر ذلك عن إصابة ثلاثة من قبيلة المسيرية بجروح طفيفة. وعلى الرغم من أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عززت وجودها على الفور وقامت بتأمين المنطقة، فإن هذا الحادث يوضح الحاجة إلى التعجيل بحل الجمود القائم بشأن إدارة منطقة أبيي وإنشاء دائرة جديدة لشرطة أبيي.

٨ - مع بداية موسم الأمطار، علّقت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عملياتها في منطقة أبيي. وخلال انتشارها في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢، فتحت الإدارة ما مجموعه ٣٤٠,٥ كيلومترا من الطرق من خلال عمليات المسح وإزالة الألغام التي أجرتها، استجابة لطلب قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والوكالات الإنسانية. وأجرت الدائرة أيضا عمليات تفتيش سطحية في ٢٧ قرية وفي بلدة أبيي، حيث غطت أكثر من ثمانية ملايين متر مربع، وعثرت على ٨٣٧ مادة منفجرة مجهولة الهوية ودمرتها. وأعلنت الدائرة أن الألغام والمواد غير المنفجرة المجهولة الهوية لا تشكل في الوقت الراهن عائقا أمام تنقل القوة أو وصول المساعدات الإنسانية أو عودة المشردين. وسوف تقوم القوة والدائرة بإجراء تقييم مشترك لمدى الحاجة إلى إعادة تعبئة الأصول خلال موسم الجفاف المقبل. وهناك مخاطر طفيفة من ألغام متبقية لا تزال موجودة

حول مخيمات الجيش الشعبي لتحرير السودان في نونغ وتوداتش وتاجالي، وهي ألغام تقوم الفصيلة الإثيوبية بمهمة إزالتها.

ثالثا – التطورات السياسية

٩ – في محاولة لتنفيذ أحكام خارطة طريق الاتحاد الإفريقي وقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، عقد ممثلون عن حكومتي السودان وجنوب السودان، تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، ثلاث جولات من المفاوضات في أديس أبابا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ٢٨ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه، ومن ٢١ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ومن ٥ إلى ٧ تموز/يوليه. وعقدت لجنة الرقابة المشتركة في أبيي أيضا اجتماعيها الرابع والخامس في ٨ حزيران/يونيه و ٥ تموز/يوليه، بعد تأجيلات عدة حدثت منذ اجتماعها الثالث المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٠ – وفي ٧ حزيران/يونيه، التقت أفرقة التفاوض الرئيسية التابعة للحكومتين ولجنة الرقابة المشتركة في أبيي في أديس أبابا لوضع طريقة للمضي قدما في تنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأعرب الطرفان مجددا عن موافقتهما على مرشحي كل منهما لعضوية المجلس التنفيذي لمنطقة أبيي واتفقا على تشكيل لجنة فنية مشتركة لوضع اللمسات الأخيرة على ترسيم حدود منطقة أبيي. ومع ذلك، لم يحرز أي مزيد من التقدم بشأن إنشاء إدارة منطقة أبيي بسبب اعتراض جنوب السودان المستمر على مرشح السودان لشغل منصب رئيس المجلس التشريعي.

١١ – وبعد اجتماع ٧ حزيران/يونيه المشترك، عُقد في ٨ حزيران/يونيه، الاجتماع الرابع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي في أديس أبابا. وقد خوّل الطرفان المسائل المدرجة في جدول الأعمال (دائرة شرطة أبيي، ووصول المساعدات الإنسانية إلى المشردين وتقديم الدعم لهم، ولجنة المراقبين العسكريين المشتركة) إلى اللجان المعنية المتخصصة التابعة للجنة الرقابة المشتركة في أبيي لإجراء مزيد من المناقشات قبل عقد الاجتماع الخامس. واتفق الطرفان على استعراض مشروع اختصاصات فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية واختصاصات لجنة المراقبين العسكريين المشتركة واعتمادها في الاجتماع المقبل. واتفقا أيضا على القيام، في الاجتماع المقبل، باستعراض مشروع مفهوم لإنشاء دائرة شرطة أبيي، الذي سيتولى إعداده كل وفد، وعلى تقديم توصيات إلى السلطات العليا في كلا البلدين لاتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل استعادة كامل حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وذلك لتسهيل عودة المشردين.

١٢ - وفي الاجتماع الخامس للجنة الرقابة المشتركة في أبيي المعقود في مقر القوة ببلدة أبيي، في ٥ تموز/يوليه، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن المسائل التالية: إرسال رسالة مشتركة إلى رئيسي جمهورية كل منهما لإبلاغهما بما تم التوصل إليه، ولطلب توجيهاتهما بشأن طريقة حل الخلافات المتعلقة بإنشاء إدارة أبيي، واختصاصات فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية (على الرغم من أنهما لم يعتمدا رسميا تلك الاختصاصات)؛ وإنشاء لجنة مشتركة تكلّف بمواءمة مشاريع المفاهيم المتباينة للعمليات التي يقوم بها الطرفان من أجل إنشاء دائرة شرطة أبيي، ولعرض النتائج في الاجتماع التالي للجنة الرقابة المشتركة في أبيي؛ ولتوجيه طلب إلى الاتحاد الأفريقي لمواءمة المقترحات المتعلقة بعقد حوار بين المجتمعات المحلية وتحقيق المصالحة بين الزعماء التقليديين لقبائل دينكا نقوك وقبائل المسيرية؛ ولتسهيل عودة المشردين التي تعاظمت، وذلك قبل بداية موسم الجفاف؛ وللقيام بالاستعدادات اللازمة لهجرات البدو الرحل القادمة. واعتمد الطرفان ووقعا اختصاصات اللجنة، واتفقا على اتخاذ خطوات لنقلها إلى مرحلة التشغيل فورا، وذلك أمر سيشمل إنشاء لجنة المراقبين، وأفرقة المراقبين وتنظيم دورات تعريف وتدريب. وناقشت لجنة الرقابة المشتركة لأبيي قرارات تتعلق بتقاسم عائدات النفط، وانسحاب شرطة النفط السودانية من دفرة، وأمن المنشآت النفطية وإنشاء محطة إذاعية في منطقة أبيي، وإن كانت لم تتخذ أي قرارات في هذا الصدد.

١٣ - وفي ٥ تموز/يوليه، تلقت القوة نسخة من أمر إداري خطي مؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه وموجه من الدكتور لوكا بيونق دينق، الرئيس المشارك لجنوب السودان في لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، يوعز فيها إلى إدارة منطقة أبيي السابقة بأن تنقل أمانتها فورا من موقعها آنذاك في أغوك إلى بلدة أبيي. ويشكل هذا الأمر الإداري انتهاكا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وفي الوقت الحاضر، يعمل اللفتنانت جنرال تاديسي وريدي تسفي، رئيس البعثة لقوة الأمم المتحدة الأمنية في أبيي، وهيلي منقريوس، مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، مع الاتحاد الأفريقي وحكومة جنوب السودان، من أجل إلغاء هذا الأمر.

رابعا - الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٤ - لم يحرز، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سوى تقدم محدود في تنفيذ الاتفاق المبرم بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، والاتفاق المتعلق ببعثة دعم مراقبة الحدود، المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠١١.

١٥ - وفي إطار الاجتماع الاستثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٤ إلى ٧ حزيران/يونيه، ناقشت حكومتا السودان وجنوب السودان بصورة مكثفة تعريف المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح. وقدم كل من الجانبين مقترحات وعرض خرائط للخطوط الكفافية المقترحة للمنطقة، لكنهما لم يحققا أي تقدم في مواءمة وجهات نظرهما. وفي نهاية المفاوضات، وافقت حكومة جنوب السودان، مع بعض التحفظات، على الخريطة التي اقترحها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وظلت حكومة السودان ترفض خريطة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. فقد اعترض السودان، على النحو المبين في رسالتيه إلى مجلس الأمن المؤرختين ٢٥ أيار/مايو (S/2012/366) و ٤ حزيران/يونيه (S/2012/393)، على موقع الخط الفاصل في المنطقة في خريطة الفريق، لا سيما في وادي نهر كير/بحر العرب.

١٦ - وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق على المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح، أكد الطرفان التزامهما باحترام وقف الأعمال القتالية والانسحاب غير المشروط للقوات من جانب الطرف الآخر من الحدود. وألزما نفسيهما أيضا بالقيام فورا بنقل مراقبيهما الوطنيين إلى المقر المؤقت للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في أسوسا، بإثيوبيا، وتعيين ممثلين في اللجنة المخصصة.

١٧ - عقدت الدورة الثانية للاجتماع الاستثنائي للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ حزيران/يونيه. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، اتفقت الحكومتان على اختصاصات اللجنة المخصصة، وعلى تعريف لعبارة ''وقف الأعمال القتالية''، في حين أكدتا من جديد التزامهما بمذكرة التفاهم المتعلقة بعدم الاعتداء وبالتعاون المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢.

١٨ - ونظرا لأهمية تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها للحفاظ على أمن الحدود، اتخذت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي جميع الترتيبات اللازمة لإنشاء قدرتها التشغيلية الأولية من مقرها المؤقت في أسوسا، بإثيوبيا. وسوف تتألف هذه القدرة من ٣٦ مراقبا من كل من السودان وجنوب السودان والأمم المتحدة وقوة حماية عسكرية مؤلفة من حوالي ٦٤ عنصرا، مزودة بوسائل النقل الجوي والنقل البري. واعتبارا من ٩ تموز/يوليه، نشرت القوة ٣٤ مراقبا من المراقبين العسكريين الدوليين المرتقبين، بمن فيهم رئيس الآلية، في أسوسا. إضافة إلى ذلك، تم نشر ثمانية من موظفي الدعم المدنيين لإقامة نظم اتصالات ونظم نقل جوي وبري فضلا عن القيام بالتحضيرات اللازمة لإيواء جميع المراقبين. وتم أيضا نشر موظفي دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أسوسا، وسوف يقدمون

الدعم لدوريات التحقق بمركبات محصنة ضد الألغام وبالدعم في مجال إزالة الذخائر المنفجرة والدعم الطبي. وتم أيضا تجهيز طائرتين مروحيتين في ملكال، بجنوب السودان، في حين يتوقع نقل طائرة واحدة ثابتة الجناحين من منطقة أبيي إلى أسوسا في المستقبل القريب.

١٩ - وفي ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه، قدمت حكومتا جنوب السودان والسودان، على التوالي، إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ قوائمهما من المراقبين الوطنيين وتبادلتا تلك القوائم. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، وجه رئيس القوة، خطابا إلى كلتا الحكومتين، بناء على طلب فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، يدعوهما فيه إلى نشر مراقبيهما قبل ٣ تموز/يوليه. وفي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه، قام كل من السودان وجنوب السودان بنقل ٣٢ مراقبا و ٣٠ مراقبا، على التوالي، إلى المقر المؤقت للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، في أسوسا.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٠ - ارتفعت وتيرة عودة المشردين إلى مناطق واقعة شمال نهر كير/بحر العرب في أعقاب انسحاب القوات السودانية من منطقة أبيي. وفي ١٨ تموز/يوليه، لاحظت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أن ما يقرب من ١٠ ٠٢٢ شخصا كانوا قد عادوا إلى القرى الواقعة شمال النهر، منهم قرابة ١ ٨٥٩ شخصا عادوا إلى بلدة أبيي. وقد تولت القوة، في مبادرة حسن نية، وبناء على طلب مساعدة من قادة المجتمع المحلي، بتوفير وسائل النقل لمعظم العائدين الجدد.

٢١ - وقد بدأ العائدون الجدد إعادة بناء منازلهم المدمرة والقيام بأنشطة زراعية. وساعد جنود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عددا منهم في أعمال البناء. وبفضل عودة هؤلاء النازحين، استؤنفت الأنشطة الاقتصادية في سوق بلدة أبيي، حيث كان أفراد قبائل كل من المسيرية ودينكا نقوك موجودين ويتبادلون الأنشطة التجارية فيما بينهم.

٢٢ - لا تزال غالبية ما يربو على ١١٠ ٠٠٠ شخص من دينكا نقوك الذين فروا من منازلهم في منطقة أبيي مشردين، ويحجمون عن العودة إلى قراهم بسبب سوء الأحوال المعيشية في مناطق العودة، وعدم توافر المرافق الصحية والتعليمية وبداية موسم الأمطار. وفي حين أوجد انسحاب القوات المسلحة السودانية بيئة أكثر ملاءمة للعودة، فإن إعادة الإدماج المستدام تظل حتى الآن احتمالا غير واقعي. ومن بين التحديات الإنسانية المتصلة بعودة المشردين وهجرات البدو الرحل، هناك الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الملائمة، إلى جانب برامج التنمية وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل.

٢٣ - ويقوم الشركاء في المجال الإنساني بتنفيذ خطة استجابة في هذا الصدد الغرض منها تقديم المساعدة لما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ شخص من العائدين إلى مناطق شمال نهر كير/بحر العرب في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر). وفي حزيران/يونيه، قام برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه بتزويد أكثر من ٠٠٠ ١٢٤ شخص من المشردين بحصص غذائية شهرية في منطقة أبيي وولاية وراب في جنوب السودان. ووزع شركاء الأمن الغذائي ومصادر الرزق كامل مخزونهم من البذور والأدوات الزراعية على ما يقرب من ٠٠٠ ١٥ شخص في القرى المحيطة بأغوك. وتولى الشركاء في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، كالمنظمة الدولية للهجرة، إصلاح ٢٣ بئرا معطلة في بلدة أبيي لدعم السكان المستهدفين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٥ نسمة؛ وإصلاح ١٨ بئرا معطلة في الأجزاء الشمالية من منطقة أبيي لدعم سكانها الذين يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ١٩ نسمة. وتم أيضا إصلاح أربعة أحواض مائية في هذه المنطقة تدعم حاليا ٠٠٠ ١٤ فرد من البدو الرحل أثناء موسم الهجرة، وحوالي ٠٠٠ ١٩٠ رأس من الماشية.

٢٤ - وقدمت الوكالات الإنسانية المساعدة لأشخاص في روماميير نازحين من ولاية الوحدة، بجنوب السودان، بتزويدهم بالخدمات الصحية وبمواد غير غذائية. وواصل شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في المنطقة تسجيل الأطفال المنفصلين عن ذويهم، وإجراء عمليات اقتفاء أثر الأسر.

سادسا - حماية المدنيين

٢٥ - في انتظار إنشاء إدارة منطقة أبيي، واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها المتعددة الأوجه لحماية المدنيين، التي تتألف من عمليات تقييم في مجالات الرصد والإنذار المبكر، وتسيير دوريات نهارية وليلية، وتعزيز مفهوم الحوار المباشر فيما بين المجتمعات المحلية، والمصالحة بإشراك القادة التقليديين من قبائل المسيرية وقبائل دينكا نقوك والتواصل مع المسؤولين الحكوميين في السودان و جنوب السودان.

٢٦ - ومن العناصر الأساسية في استراتيجية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لحماية المدنيين التفاعل المستمر مع المجتمعات المحلية في منطقة أبيي. وكما هو موضح في التقارير السابقة، كانت الأداة الرئيسية في هذا الصدد هي اللجان الأمنية المشتركة، التي أنشأتها القوة وكلفتها تقييم وتخطيط وتنفيذ الترتيبات الأمنية اللازمة لعودة المشردين وهجرات البدو الرحل بطرق سلمية ومنظمة. ولما كانت فترة الهجرات تقترب من نهايتها، ومع تحسن الحالة الأمنية، فإن اهتمام القوة في هذا السياق سيتركز باطراد على العودة المنظمة للنازحين في المناطق الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب، بما في ذلك بلدة أبيي. ولهذا الغرض، تواصلت القوة

باستمرار مع القادة المجتمعيين لقبائل دينكا نقوك لمناقشة التوقعات في ما يتعلق بازدياد عدد العائدين من المشردين واتخاذ الاستعدادات اللازمة لذلك.

٢٧ - شكل الاجتماع الخامس للجنة الرقابة المشتركة في أبيي فرصة للتأكيد على الأهمية الحاسمة لأن تأخذ اللجنة زمام المبادرة في إقامة حوار في ما بين قادة المجتمعات المحلية التقليديين لقبائل دينكا نقوك وقبائل المسيرية، ويفضل أن يتم ذلك قبل بدء موسم الأمطار. فمن شأن هذا أن يوجد بيئة مواتية لتحقيق التعايش السلمي بين المجتمعين.

٢٨ - لم تحدث، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أي تطورات جديدة فيما يتعلق بتفعيل أنشطة رصد حقوق الإنسان في منطقة أبيي، على نحو ما هو منصوص عليه بموجب الفقرة ١٠ من القرار ١٩٩٠ (٢٠١١).

سابعا - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٢٩ - في ٩ تموز/يوليه، كان العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي يتألف من ٣ ٩٥٢ فردا من القوام المأذون به البالغ ٤ ٢٠٠ فرد (انظر المرفقين الأول والثاني من التقرير). أما العناصر المتبقية البالغ عددها ٢٤٨ فردا، فقد تقرر نشرهم ضمن وحدة النقل الجوي التابعة للقوة، بصفة ضباط أركان ومراقبين عسكريين، ولأغراض الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

٣٠ - وقد استمر نشر العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في ثلاثة قطاعات. ففي القطاع الشمالي، تم نشر الكتيبة الثانية، بقوام سرية، في دفرة وفاروق وتوداش وغولي، وبقوام فصيلة في تاجالي. أما في القطاع الأوسط، فقد نشرت الكتيبة الأولى، بقوام سرية، في مقر القوة وبلدة أبيي وطريق أبيي السريع، وبقوام فصيلة في نونغ. واحتُفظ بقوة احتياطية للرد السريع في هذا القطاع في دكورا. وفي القطاع الجنوبي، نُشرت الكتيبة الثالثة بقوام سرية في أغوك، وبانتون مانيانغ، وبقوة فصيلة في منطقة بانتون. إضافة إلى ذلك، خُصصت سرية دبابات واحدة وبطارية مدفعية لكل من القطاعين الشمالي والأوسط؛ ونشرت هذه، على التوالي، في توداش وأبيي (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير).

٣١ - كان من شأن بداية موسم الأمطار الغزيرة، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أن حدت كثيرا من إمكانيات وصول العنصر العسكري على الطرق، وحدت من ثم من قدرة بعض القواعد التشغيلية. وللحفاظ على القدرة التشغيلية في هذه الظروف الصعبة، أعادت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي نشر بعض جنودها، بأن نقلتهم إلى قواعد تشغيل بديلة. وكان الدافع إلى عملية إعادة الانتشار هذه هو إسهام الظروف الجوية الصعبة أيضا في

الحد من مخاطر التهديدات الأمنية في هذه المناطق. وقامت القوة بنقل القواعد التشغيلية في ماريال، وأشاك، وليو، وعلال وتاجالي نظرا لظروف الطرق الصعبة في هذه المناطق.

٣٢ - لمواصلة الحفاظ على السيطرة الفعالة على ما يحرز من تقدم في مجال الهجرات العكسية للبدو الرحل من قبائل المسيرية وللحفاظ على الأمن في المناطق التي عاد إليها النازحون من الدنكا نقوك، قامت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بتسيير دوريات نهارية وليلية مكثفة، مستخدمة لذلك ناقلات جند مدرعة، لردع أي تهديدات ولزيادة إبراز وجودها. ولم يبلّغ عن وجود أي قيود على حرية القوة في التنقل. ولم تتدخل شرط النفط السودانية، وهي القوة الوحيدة المتبقية غير المصرح لها داخل منطقة أبيي، في عمليات القوة.

٣٣ - لم يتمكن الطرفان من إنشاء دائرة شرطة أبيي بسبب خلافات بينهما بشأن مفهوم عملياتهما. وفي هذه الأثناء، واصلت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الاستعدادات اللازمة لنقل كبير مستشاري الشرطة و ١١ مستشار شرطة إلى مواقع عملهم. ووفقا لولاية القوة، بتقديم الدعم لدائرة شرطة أبيي حالما يتم إنشاؤها، سوف يشارك مستشارو الشرطة في تقييم الوضع الحالي للقانون والنظام، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة على أرض الواقع، وتقديم المشورة لرئيس القوة بشأن الشواغل المتصلة بالقانون والنظام، والتخطيط لإنشاء وحدة متخصصة لمعالجة الغارات التي تشن على المواشي.

ثامنا - دعم البعثة

٣٤ - فيما يتعلق بالتحديات اللوجستية التي تواجهها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تواصل البعثة بذل الجهود لتحسين الأوضاع المعيشية الصعبة للقوات، التي ما زال معظم أفرادها يسكنون في خيام منذ نشر القوة. وأصبح بناء مساكن صلبة الجدران مسألة ذات أولوية عالية لأن الضرورة اقتضت خلال موسم الأمطار الماضي تغيير مواقع قواعد العمليات الثابتة والمؤقتة لعدة سرايا بسبب المياه التي غمرتها. ولن يؤدي تحسين الظروف المعيشية إلى المساعدة على الحفاظ على القدرات التشغيلية للقوات وتعزيزها فحسب، بل وسيساعد أيضا على رفع معنوياتها.

٣٥ - ويسكن نحو ٥٢ في المائة من أفراد القوات العاملين في القوة الأمنية المؤقتة لأبيي في خيام. ولتحسين ظروف المعيشة، تبني البعثة أكبر عدد ممكن من المرافق الصلبة الجدران قبل أن يحل موسم الأمطار فيوقف أعمال البناء. ومن العقبات الموجودة في هذا الصدد الصعوبات اللوجستية وغيرها التي عرقلت نقل أكثر من ٢٠٠ وحدة صلبة الجدران من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية

المؤقتة لأبيي. وتعمل البعثة أيضا على تركيب تسع منشآت لمعالجة المياه بالقرب من الآبار المحفورة الحالية، وحفر بئر لقاعدة عمليات جديدة لإحدى السرايا بالقرب من مدرج الطائرات في أنتوني.

٣٦ - ونتج أيضا عن بدء الأمطار الموسمية وقوع أضرار في بعض الخيام وحدوث فيضانات في عدد من قواعد العمليات. ولمعالجة هذا الوضع، باشرت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عملية اقتناء خيام بديلة من عمليات حفظ السلام الأخرى في المنطقة، ومن مركزي الدعم الإقليمي والعالمي. ونُقل معظم قواعد العمليات التي تعرضت لفيضانات إلى أراض مرتفعة.

٣٧ - وبسبب تردي أحوال الطرق بين أبيي ومدينة واو في جنوب السودان، استخدمت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي النقل الجوي لإيصال الغذاء اعتبارا من منتصف حزيران/يونيه. وأدى استخدام النقل الجوي إلى تحسين توقيت ونوعية الإمدادات الغذائية للقوات.

٣٨ - واتُخذت أيضا جميع الترتيبات اللوجستية الضرورية لجعل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها جاهزة للعمل في أسوسا. ويشمل ذلك استئجار مبنيين لأماكن المكاتب وسكن الموظفين المدنيين والعسكريين على حد سواء. ويجري حاليا استئجار هذه المرافق لفترة أولية مدتها ستة أشهر مع إمكانية التمديد، ويتوقف ذلك على ما إذا كانت الأوضاع السياسية والأمنية تسمح بنقل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إلى مقر دائم لها على الحدود بين السودان وجنوب السودان.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٣٩ - تشكل إعادة انتشار القوات غير المأذون بها خارج منطقة أبيي تطورا جديرا بترحيب شديد، وسيسهم كثيرا في تحسين الأمن والاستقرار، فضلا عن تيسير عودة المشردين من أبناء قبيلة دينكا نقوك التي يُنتظر أن تتسم باتساع نطاقها. ومع ذلك، فإن استمرار وجود شرطة النفط السودانية في دفرة ما زال مدعاة للقلق. فوجود تلك الشرطة يشكل انتهاكا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وقراري مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وفي هذا الصدد، أحث الطرفين على الإسراع في النظر، من خلال لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، في إمكانية إنشاء آلية أمنية بديلة لكفالة أمن المنشآت والمعدات النفطية في دفرة وتيسير انسحاب شرطة النفط تبعا لذلك.

٤٠ - وكان عقد الاجتماع الخامس للجنة الرقابة المشتركة في أبيي مثالاً آخر على التزام حكومتي السودان وجنوب السودان بتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بحسن نية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يحافظ الطرفان على روح الحوار البناء وتسوية الأمور بالتراضي. ويُخشى أن تؤدي الخلافات المستمرة بشأن طرائق إنشاء إدارة منطقة أبيي، ودائرة شرطة أبيي، وفرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية، إلى تقويض الجهود الرامية إلى تيسير عودة المشردين وإعادة توطينهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية والاجتماعية العاجلة. وفي هذا الصدد، أدعو جنوب السودان إلى إلغاء أمر نقل إدارة منطقة أبيي السابقة إلى بلدة أبيي، الذي يشكل انتهاكا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ويتهدد حسن النية التي أبدتها لجنة الرقابة المشتركة في أبيي حيال تنفيذ الاتفاق. وعلى النحو الوارد في أحكام الاتفاق، فإن إدارة منطقة أبيي المنشأة باتفاق الطرفين هي الإدارة الشرعية الوحيدة للمنطقة والتي يمكن أن تتعامل معها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأحث حكومتي السودان وجنوب السودان على أن تستفيدا من الظروف الواعدة التي نشأت في الآونة الأخيرة على إثر انسحاب القوات غير المأذون بها من منطقة أبيي وأن تستحدثا جميع الآليات اللازمة لحكومة محلية تعمل بشكل كامل ويمكنها معالجة محنة المجتمعات المحلية.

٤١ - لم تكلف قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي معالجة المسائل الملحوظة المرتبطة بالقانون والنظام التي تثير القلق بشكل متزايد في منطقة أبيي، ولا تملك القدرة على ذلك. ومن المرجح أن تؤدي عودة المشردين وزيادة الاتصال بين المجتمَعَين إلى زيادة احتقان الوضع في أماكن مثل بلدة أبيي. ولقد نجحت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى الآن في احتواء مثل هذه الحوادث. بيد أن إنشاء إدارة منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي هو الوسيلة المستدامة الوحيدة لكفالة استتباب القانون والنظام على المدى البعيد.

٤٢ - من شأن العودة الواسعة النطاق المتوقعة للمشردين من أبناء قبيلة دينكا نقوك إلى قراهم وإلى بلدة أبيي أن تهيئ الظروف الضرورية لبدء مرحلة التعافي من الآلام التي سببها التشرد المؤلم لفترة طويلة. وللتوصل إلى إعادة توطين العائدين وإعادة دمجهم في المجتمع على أساس دائم، لا بد من إعداد ترتيبات كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وبخاصة الصحة والمأوى، وإمدادات المياه والغذاء. ولذا فإنني أدعو الأوساط المعنية بالأنشطة الإنسانية والجهات المانحة للقيام بالاستعدادات اللازمة لدعم العائدين والقبائل الرُحل.

٤٣ - وأثني على الحكومتين لما أبدتاه من روح بنّاءة خلال المفاوضات في أديس أبابا، وأحثهما على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لجعل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها جاهزة للعمل فورا، وذلك بالتعاون الوثيق مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد

الأفريقي وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وبالمثل، أشجع الحكومتين على مواصلة العمل على تنفيذ أحكام القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) والقيام بذلك عن طريق الحوار وإيجاد حلول مقبولة للطرفين.

٤٤ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي، لمشاركته الشخصية المستمرة ودعم حكومته الثابت لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لمبعوثي الخاص، هايلي منقريوس، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ برئاسة ثابو مبيكي لما بذلوه من جهود متواصلة لمساعدة الطرفين على حل خلافاتهما المستمرة بشأن الطرائق العملية لتنفيذ مختلف الاتفاقات التي وقّعاها. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس القوة، اللفتنانت جنرال تاديسي ويردي تسفي، وموظفي القوة لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي، ولتيسير عودة النازحين وهجرة قبائل البدو الرحل بشكل سلمي ومنظم، ولتشجيع إقامة حوار دائم بين الأهالي في ظل ظروف تتسم بصعوبة شديدة في كثير من الأحيان.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
بنن	خبراء موفدون في مهمات	٣		٤
	أفراد القوات	١		
بوليفيا	خبراء موفدون في مهمات	٣		٤
	أفراد القوات	١		
البرازيل	خبراء موفدون في مهمات	١		٣
	أفراد القوات	٢		
بوروندي	خبراء موفدون في مهمات	١		١
كمبوديا	خبراء موفدون في مهمات	١		١
إكوادور	خبراء موفدون في مهمات	١		١
السلفادور	خبراء موفدون في مهمات	١		١
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهمات	٨٦	٤	٣ ٨٧٨
	أفراد القوات	٣ ٥٨٤	٢٠٤	
غانا	خبراء موفدون في مهمات	٣		٥
	أفراد القوات	٢		
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهمات	٢		٣
	أفراد القوات	١		
غينيا	خبراء موفدون في مهمات	٢		٢
الهند	خبراء موفدون في مهمات	٢		٤
	أفراد القوات	٢		
إندونيسيا	خبراء موفدون في مهمات	١		٢
	أفراد القوات	١		
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهمات	١		١
ماليزيا	خبراء موفدون في مهمات	١		١
منغوليا	خبراء موفدون في مهمات	٢		٢
موزامبيق	خبراء موفدون في مهمات	١		١
ناميبيا	خبراء موفدون في مهمات	١		١

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
نيبال	خبراء موفدون في مهمات	٣		٥
	أفراد القوات	٢		
نيجيريا	خبراء موفدون في مهمات	٣		٣
باراغواي	خبراء موفدون في مهمات	١		١
بيرو	خبراء موفدون في مهمات	٢		٣
	أفراد القوات	١		
الفلبين	خبراء موفدون في مهمات	١		٢
	أفراد القوات	١		
الاتحاد الروسي	خبراء موفدون في مهمات	١		٣
	أفراد القوات	٢		
رواندا	خبراء موفدون في مهمات	٢		٤
	أفراد القوات	٢		
سيراليون	خبراء موفدون في مهمات	٣		٣
سري لانكا	خبراء موفدون في مهمات	٥		٦
	أفراد القوات	١		
جمهورية تنزانيا المتحدة	خبراء موفدون في مهمات	١		٢
	أفراد القوات		١	
أوروغواي	أفراد القوات	١		١
زامبيا	خبراء موفدون في مهمات	١		١
وي‌زمبابوي	خبراء موفدون في مهمات	٢		٣
	أفراد القوات	١		
المجموع				**٣٩٥٢**

المرفق الثاني

خريطة نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي